العرب
الخميس 2020/01/09
السنة 42 العدد 11581

احتجاجات الجزائر وأزمة الثقة أول تحد أمام تمرير التعديلات الدستورية

تبون يعين لجنة خبراء لإعداد مسودة دستور جديد

كلف الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، الأربعاء، لجنة خبراء مكونة من 17 عضوا بقيادة خبير في القانون الدولي، لإعداد مسودة دستور جديد للبلاد خلال ثلاثة أشهر، غير أن تواصل الاحتجاجات المنددة بالسلطة إضافة إلى التشكيك في نزاهة الانتخابات الرئاسية، يضعان تبون أمام تحد تمرير التعديلات الدستورية المقترحة.

صابر بليدي

دستور لكل رئيس جديد في الجزائر

الجزائر – يترقب الجزائريون نهاية أبريل القادم دعوة إلى استفتاء على تعديلات دستورية، تندرج في إطار العرض السياسي الذي تعكف السلطة الحالية على تجسيده، من أجل تنفيذ تعهدات الرئيس الجديد للبلاد عبدالمجيد تبون، واحتواء الاحتجاجات السياسية المستمرة منذ شهر فبراير الماضي.

وعين الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، أستاذ القانون في الجامعة الجزائرية، والعضو في اللجنة القانونية بالأمم المتحدة أحمد لعرابة، على رأس لجنة الخبراء التي تضطلع بإعداد تعديلات توصف بـ"العميقة" على الدستور، ليكون بذلك في صدارة القرارات السياسية التي يصدرها الرئيس الجديد، وأول خطوة في تنفيذ التعهدات التي أطلقها تبون خلال حملته الانتخابية.

> تبون يريد توظيف الاستفتاء الدستوري لاكتساب شرعية شعبية قوية، بعد نتائج الانتخابات غير المقنعة للرأي العام

وقال بيان للرئاسة إن تبون أصدر قرارا بإنشاء لجنة خبراء مكلفة بصياغة اقتراحات لمراجعة الدستور، مكونة من 17 عضوا هم أساتذة قانون في مختلف جامعات البلاد، إلى جانب رئيسها أحمد لعرابة، خبير القانون الدولي.

ويرتقب أن تسلم لجنة الخبراء، حصيلة عملها في تقرير ومشروع قانون دستوري، لرئيس الجمهورية، في أجل أقصاه ثلاثة أشهر، ابتداء من تاريخ تنصيبها، لتصدر آليا دعوة من الرئيس للجزائريين في أول استفتاء خلال عهدته الجارية، من أجل تزكية الدستور المنتظر.

وكان عبدالمجيد تبون، قد وضع مسألة تعديل الدستور، في صدارة التعهدات المذكورة، في خطوة لتجديد رداء السلطة ولاحتواء الاحتجاجات السياسية المستمرة منذ أكثر من عشرة أشهر، إلى جانب مراجعات أخرى وعد بها في قانون الانتخابات وشتى النصوص التشريعية المتصلة بالحريات والنشاط السياسي والحقوقي.

وذكر بيان الرئاسة بأن "مشروع مراجعة الدستور بعد تسليمه من قبل اللجنة المختصة، والمشكّلة لهذا الغرض، سيكون محل مشاورات واسعة مع الفاعلين في المشهد السياسي والمجتمع المدني، قبل إحالته إلى البرلمان للمصادقة، ثم طرحه على الجزائريين من أجل الاستفتاء عليه".

وشهد آخر تعديل للدستور العام 2016، أثناء قيادة عبدالعزيز بوتفليقة للبلاد، لكنه تم تمريره عن طريق البرلمان فقط، ولم يقدم أي حلول للأزمات التي تعيشها البلاد، قبل أن تندلع أحداث الحراك الشعبي، ويتنحى الرئيس صاحب التعديل وتدخل البلاد في مرحلة فراغ مؤسساتي طيلة ثمانية أشهر.

كما عرفت الوثيقة التشريعية الأولى في البلاد، تعديلين آخرين عامي 2002 و2008، سمحا بترسيم الأمازيغية كلغة وطنية، وفتحا العهدات الرئاسية بعدما كانت محددة في عهدة واحدة لخمس سنوات تتجدد مرة واحدة، وهو الأمر الذي أدخل البلاد في أزمة سياسية لم تخرج منها إلى حد الآن، وتكاد تقلب الطاولة على النظام برمته.

وينتظر أن تشمل التعديلات الجديدة ما عادت إليه نظيرتها العام 2016 فيما يتصل بتحديد العهدات الرئاسية، وتجريد رئيس الجمهورية مما كان يوصف بـ"الصلاحيات الإمبراطورية"، بشكل يعيد التوازنات بين مؤسسات الدولة، ويفسح المجال أمام الانتخابات التشريعية لإفراز حكومة وعودة منصب رئيس الحكومة إلى الواجهة.

وأشار عبدالمجيد تبون، في تصريحات صحافية إلى أن "الدستور المنتظر سيضع حدا للانفراد بالسلطة، وتضمن الفصل الفعلي بين السلطات والتوازن بينها، فضلا عن إعادة الاعتبار للبرلمان في وظيفته الرقابية لعمل الحكومة"، وهي المحاور التي تمسكت بها مؤسسة الرئاسة خلال نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وتشمل التعديلات التي ستقترحها اللجنة أيضا، "تحسين الضمانات التي تكفل استقلالية القضاة، وتعزيز حقوق المواطنين، وضمان ممارستهم لها، وتدعيم أخلقة الحياة العامة، وإعادة الاعتبار للمؤسسات الرقابية والاستشارية"، وفق بيان الرئاسة.

وإذ ينتظر أن يوظف تبون، الاستفتاء الدستوري المنتظر، لاكتساب شرعية شعبية قوية، بعد نتائج الانتخابات الرئاسية غير المقنعة للرأي العام والطبقة السياسية، فإن هاجس "لكل رئيس دستور" بصدد العودة للمشهد، بشكل يعزز الشكوك حول جدوى الدساتير في ظل الاختراق المستمر لها من طرف السلطة نفسها.

وتجلت القضية بشكل واضح خلال أزمة الفراغ المؤسساتي في الأشهر الماضية، ففيما كانت تدفع السلطة وعلى رأسها قيادة الجيش لتنظيم الانتخابات الرئاسية بشتى الوسائل، كان الحرق مستمرا لبنود الدستور، لاسيما في ما يتعلق بالتجديد لرئيس الدولة المؤقت بعد سقوط موعد الرابع من يوليو الماضي، والنفوذ القوي للجيش في تسيير الأزمة الداخلية، حيث خاطب قائد أركان الجيش الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، الجزائريين من داخل الثكنات العسكرية نحو خمسين مرة، بينما لم تتعد خطابات رئيس الدولة المؤقت الخمسة خطابات.

وسيكون إقناع الطبقة السياسية والشارع المنتفض ضد السلطة، أول التحديات المرتقبة أمام اللجنة المختصة، في ظل أزمة الثقة العميقة بين السلطة والطبقة السياسية، وسقف الحراك الشعبي المرتفع، والمصمم على رحيل السلطة وتنفيذ تغيير سياسي شامل في البلاد.

ولا يستبعد أن يتلو خطوة التعديل الدستوري المنتظر، حل المجالس المنتخبة وطنيا ومحليا، وتنظيم انتخابات مبكرة، وهو ما سيفضي إلى ضرورة التطابق مع الدستور الجديد، وفي مقدمة ذلك ميلاد حكومة جديدة، خلفا للحكومة الحالية التي يقودها عبدالعزيز جراد، فضلا عن المؤسسات الأخرى.

وكان الرئيس الجزائري الجديد أعلن، الأحد الماضي، خلال ترؤسه أول اجتماع لمجلس الوزراء عزمه "إجراء تعديل عميق للدستور وإعادة النظر في منظومة الحكم" في البلاد من أجل بناء جمهورية جديدة.

ضبط أسلحة تركية في جنوب تونس مهربة من ليبيا

الجمعي قاسمي

تونس – أعلنت السلطات التونسية عن حجز شحنة من الأسلحة الحربية الهجومية تركية الصنع في جنوب البلاد، وذلك في الوقت الذي ارتفع فيه منسوب القلق في تونس من تداعيات التصعيد العسكري في ليبيا، الذي يُغذيه تهور الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ومغامراته غير محسوبة العواقب التي بدأت تجر المنطقة نحو دوامة العنف والفوضى.

وقالت وزارة الداخلية التونسية، إن أجهزتها الأمنية تمكنت من حجز كمية من الأسلحة الهجومية، منها 35 بندقية اقتحام، ومبالغ مالية هامة في محافظة مدنين بجنوب البلاد، غير بعيد عن الحدود الليبية.

ولم تُقدم المزيد من التفاصيل حول هذه العملية، لكن الناطق باسمها، خالد الحيوني، أكد أن كمية الأسلحة المذكورة "قادمة من تركيا في اتجاه ليبيا"، وقد تم ضبطها على متن سيارة قبل أربعة أيام، في منطقة "بني خداش" من محافظة مدنين، الأمر الذي عزز المخاوف التونسية من إمكانية تهريب السلاح من ليبيا إلى تونس.

ودفع هذا التطور الأمني الخطير، إلى استحضار أخطر السيناريوهات التي يخشاها الجميع، خاصة وأن تطورات المشهد الميداني في ليبيا تشي بأن معادلات الصراع دخلت مرحلة تُنذر بتغيير موازين القوى نحو اتجاهات مختلفة من شأنها إحياء نشاط الجماعات الإرهابية التي تُوفر لها تركيا الغطاء السياسي والدعم اللوجستي.

وتعكس التحركات السياسية والأمنية التي عرفتها تونس على الصعيد الرسمي، سلسلة من المؤشرات التي تُعزز تلك المخاوف، لاسيما وأن رئيس حكومة تصريف الأعمال، يوسف الشاهد، لم يتردد في القول إن تلك الأسلحة المحجوزة "كانت موجهة للقيام بعمليات إرهابية نوعية تستهدف أماكن حساسة في تونس".

وفي سياق تلك التحركات، ترأس الرئيس التونسي، قيس سعيّد، مساء الثلاثاء، اجتماعا لمجلس الأمن القومي لبحث الأوضاع على مستوى الحدود التونسية – الليبية، فيما ترأس رئيس الحكومة، يوسف الشاهد، اجتماعا وزاريا مُضيقا خُصص لبحث نفس الموضوع.

ونقلت الرئاسة التونسية عن الرئيس قيس سعيد قوله خلال اجتماع مجلس الأمن القومي، إن "كل المؤشرات تدل على أن الأوضاع في ليبيا مرشحة للمزيد من التعقيد، الأمر الذي يستدعي ضرورة أن تكون الاستعدادات وطنيا لهذه التطورات المحتملة في مستوى المرحلة".

وأكد على ضرورة "الإعداد جيدا لكل الجوانب التي لها علاقة، لا فقط بالأمن وبإمكانية تسلل عدد من الإرهابيين في صفوف اللاجئين إلى تونس، وإنما أيضا بترحيل عدد من الأجانب، الذين من الممكن أن يتدفقوا إلى التراب التونسي، مثلما حصل سنة 2011".

ومن جهته، شدد رئيس حكومة تصريف الأعمال، يوسف الشاهد، على ضرورة استباق السيناريوهات المُحتملة في علاقة بتطورات الوضع في ليبيا، وذلك خلال اجتماع وزاري مُضيق خُصص لبحث مستجدات الوضع على الحدود التونسية، في ظل ما تشهده الساحة الليبية من تطورات متسارعة.

علي الزرمديني

الاستعدادات التونسية أملتها مستجدات الصراع الليبي

وفرضت تطورات المشهد الميداني في ليبيا على السلطات التونسية، تعزيز وحداتها العسكرية والأمنية المُتمركزة على طول الحدود مع ليبيا، حيث ذكرت وسائل إعلام محلية، أن الوحدات الأمنية والعسكرية التونسية بمختلف تشكيلاتها "عززت انتشارها على طول الشريط الحدودي التونسي – الليبي، كما رفعت من درجة التأهب واليقظة تحسبا لأي طارئ يمس من سلامة وأمن التراب التونسي".

واعتبر الخبير الأمني التونسي، العقيد المتقاعد علي الزرمديني، أن" الاستعدادات الميدانية التونسية لحماية حدودها، أملتها مستجدات الصراع في ليبيا الذي لم يعد محصورا في منطقة جغرافية واحدة، وإنما بات مفتوحا على مساحات واسعة مُرشحة لأن تتسع رقعتها أكثر فأكثر خلال الأيام القادمة".

وتابع الزرمديني لـ"العرب"، إن"اتساع رقعة هذا الصراع لا يجعل تونس في منأى عن تداعياته، باعتبار اقترابه من الحدود المشتركة بين البلدين، الأمر الذي يستدعي الاستعداد للتصدي لأي طارئ أمني أو عسكري من شأنه إرباك الأوضاع الأمنية في البلاد".

ولفت إلى أن هناك معلومات لدى السلطات التونسية "تؤكد وجود تمركزات لميليشيات مُسلحة، وجماعات إرهابية قرب الحدود التونسية، وهي تتحين الفرصة للتسلل إلى التراب التونسي، ما يستدعي أخذ كافة التدابير لحماية حدود البلاد، والتصدي لكل ما من شأنه تهديد الأمن، لاسيما وأن الخطر حول تونس متواصل، وسيزداد خطورة"، على حد تعبيره.

تمسك الجملي بمواقفه يعزز فرص الإطاحة بالحكومة

تونس – عزز رفض رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي إجراء تعديلات على حكومته المقترحة، التوقعات بفشل تمرير الحكومة على البرلمان والإطاحة بها في جلسة منح الثقة المزمع إجراؤها الجمعة، ما يعني الذهاب إلى الحل الدستوري أي الاحتكام إلى سيناريو "حكومة الرئيس".

وأكد رئيس الحكومة المكلف في تصريحات لوكالة الأنباء التونسية الرسمية أنه "سيتم عرض تركيبة الحكومة المقترحة على البرلمان دون تغيير"، مشددا على "أنه من غير الممكن دستوريا وإجرائيا إعادة النظر في تركيبة الحكومة المقترحة قبل عرضها على البرلمان".

وقال الجملي "ألتزم شخصيا، بعرض القائمة دون تغيير احتراما لتعهدي بتشكيل حكومة كفاءات"، مبينا أن رئيس الجمهورية قيس سعيد أكد خلال اللقاء الذي جمعه به، مساء الثلاثاء، والذي دام لمدة ساعة، أنه "لا مجال لمراجعة قائمة الحكومة ويجب عرضها على البرلمان كما هي".

وكانت أحزاب تونسية، ومن ضمنها حزب حركة النهضة صاحب الأغلبية النيابية، قد طالبت الجملي بتعديل قائمة فريقه الحكومي.

وأوضح أن "رئيس الجمهورية أكد أيضا دعمه للحكومة وحرصه على أن تتولى مقاليد تسيير البلاد بأسرع وقت ممكن بالنظر إلى الظروف التي تمر بها تونس داخليا وخارجيا، والظروف الإقليمية المحيطة بالبلاد التي تحتم التسريع في انطلاق عمل الحكومة".

وتتزايد التوقعات في تونس بفشل الجملي في تمرير حكومته في البرلمان، ليتولى رئيس البلاد اختيار شخصية توافقية لهذه المهمة حسب ما ينصه الدستور التونسي، في ظل إعلان ثلاثة أحزاب على الأقل رفضها التصويت على الحكومة المقترحة، في حين ما زالت مواقف الأحزاب الوازنة بالمشهد السياسي غير واضحة ويكتنفها الغموض.

وتوقع مراقبون بأن تعيد أحزاب مثل "قلب تونس" صاحب المرتبة الثانية في البلاد حساباتها السياسية، برفضها دعم الجملي، والالتفاف على سيناريو حكومة الرئيس، كنتيجة للقاء المفاجئ الأخير الذي جمع نبيل القروي برئيس حكومة تصريف الأعمال يوسف الشاهد.

التونسيون يترقبون مصير حكومتهم

ورجح هؤلاء أن يكون اللقاء أذاب جليد الخلافات بين الرجلين، وأعاد رسم خارطة التحالفات السياسية القائمة على رفض حكومة الجملي، غير أن مشاورات الربع الساعة الأخير ومناورات الأحزاب المتواصلة، تجعل كل السيناريوهات في جلسة منح الثقة واردة.

وفي هذا الصدد، أشار الجملي إلى أن رئيس الجمهورية لا يحمل في ذهنه ما يسمى بـ"حكومة الرئيس"، لافتا إلى أنه أبدى لرئيس الجمهورية الاستعداد لمراجعة بعض الأسماء في الحكومة المقترحة إذا تبين أنها لا تستجيب للمقاييس التي ضبطت لاختيارها، مستدركا بالقول إن "المراجعة لن تكون قبل التصويت على تركيبة الحكومة والانطلاق في عملها".

وأوضح أن المشاورات مع رؤساء الأحزاب والكتل البرلمانية، بخصوص تشكيلة الحكومة متواصلة.

ويستبعد مراقبون أن تغير الأحزاب المحسوبة على الثورة مثل التيار الديمقراطي وحركة الشعب موقفها الرافض لحكومة الجملي، وعلى العكس دعت رئيس الحكومة المكلف إلى الاستعداد لسيناريو الرئيس.

وأوضح محمد عبو، أمين عام حزب التيار الديمقراطي، في تصريحات لإذاعة محلية خاصة أن كتلة حزبه لن تصوت لحكومة الحبيب الجملي، قائلا "موقف التيار واضح".

محمد عبو

السيناريو ذاهب لا محالة إلى تشكيل حكومة الرئيس

وتابع "شخصيا أظن أن من الأفضل أن تسقط هذه الحكومة.. وصلنا إلى مرحلة لا يجب معها أن تمرّ".

وكان التيار الديمقراطي (22 نائبا) وحركة الشعب (15 نائبا)، ثاني أكبر الكتل في البرلمان (من مجموع 217 نائبا) قد أعلنا في وقت سابق، انسحابهما من المشاورات معلّلين ذلك بعدم الحصول على حقائب وزارية أو "غياب الجدية".

واعتبر عبو أن "الجملي في وضع صعب"، واستنتج أن "السيناريو ذاهب لا محالة إلى تشكيل حكومة الرئيس"، قائلا "سوف نتعامل معها ونقول للرئيس أن يحسن الاختيار". وحمل عبو النهضة مسؤولية فشل المشاورات الحكومية و"تمسكها بشخصية بعينها على رأس وزارة الداخلية".

وقال عبو "مصلحة البلاد تقتضي احترام القانون وهذا ما لا تريده النهضة". وزاد بقوله "النهضة خطر على تونس، وأطراف سياسية أخرى أيضا تمثل خطرا، هؤلاء لا يهمهم غير مصالحهم المالية ومصالح قياداتهم.. ويمدّون أياديهم إلى أطراف خارجية".

ولفت إلى أن الانطباع على هذه الحكومة سيء في الخارج، في حين تم وضع قروض خارجية بالمليارات في ميزانية 2020، حسب تعبيره.

وحدد البرلمان التونسي العاشر من الشهر الجاري لتنظيم جلسة عامة تخصص للتصويت على نيل الثقة للحكومة المقترحة من قبل رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي.

وتضم الحكومة 28 وزيرا و14 كاتب دولة برتبة وزير. وحتى الآن ليست هناك ضمانات فعلية لتحصيل الأغلبية المطلقة التي تحتاجها الحكومة لنيل الثقة.

> حكومة الرئيس في تونس توافق واسع لعزل النهضة

ص7